# الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثالثة والستون
الجلسة العامة **٧٩**
الثلاثاء، ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك


الرئيس: السيد ديسكوتو بروكمان ..... (نيكاراغوا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

**البند ١٢٢ من جدول الأعمال** (تابع)

**جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة (A/63/725/Add.3)**

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): وفقا للممارسة المتبعة، أود، أن أسترعي انتباه الجمعية العامة إلى الوثيقة A/63/725/Add.3، التي يبلغ الأمين العام فيها رئيس الجمعية العامة بأنه منذ إصدار رسالته الواردة في الوثيقتين A/63/725 و A/63/725/Add.1 و Add.2، سددت طاجيكستان المبالغ اللازمة لخفض متأخراتها إلى ما دون المبلغ المحدد في المادة ١٩ من الميثاق.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما على النحو الواجب بالمعلومة الواردة في هذه الوثيقة؟

تقرر ذلك.

**تقارير اللجنة الخامسة**

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): تنظر الجمعية العامة الآن في تقارير اللجنة الخامسة بشأن البنود ١١٧ و ١١٨ و ١٢٣ و ١٢٤ و ١٣٩ و ١٤٦ و ١٤٩ و ١٥٧ من جدول الأعمال.

أرجو من مقرر اللجنة الخامسة، السيد باتريك شواسوتو، ممثل الفلبين أن يعرض تقارير اللجنة الخامسة على الجمعية في بيان واحد.

**السيد شواسوتو** (الفلبين) (مقرر اللجنة الخامسة) (تكلم بالصينية): يشرفني اليوم أن أقدم للجمعية العامة تقارير اللجنة الخامسة التي تتضمن توصيات بشأن المسائل التي تطلبت اتخاذ إجراء خلال الجزء الأول من دورة الجمعية العامة الثالثة والستين المستأنفة. اجتمعت اللجنة الخامسة في الفترة من ٢ إلى ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٩، حيث عقدت ١١ جلسة عامة وجولات عديدة من المشاورات غير الرسمية، والمشاورات غير الرسمية الجانبية.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



الرجاء إعادة الاستعمال

لـذلك، يـشرفني أن أقـدم التقريـر المـوجز التـالي عـن أعمال اللجنة الخامسة.

(تكلم بالإسبانية)

فيما يتعلق بالبند ١١٨ من جـدول الأعمـال، المعنـون ''الميزانيـة البرنامجيـة لفتـرة الـسنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩''، توصـي اللجنة الخامسة في الفقـرة ١٠ مـن تقريرهـا الـوارد في الوثيقـة A/63/648/Add.5، الجمعيـة العامـة باعتمـاد ثلاثـة مـشاريع قرارات اعتمدها اللجنة بدون تصويت. مشروع القرار الأول عنوانه ''المواضيع الخاصة المتصلة بالميزانية البرنامجية المقترحة لفتـرة الـسنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩''. ومـشروع القـرار الثـاني معنـون ''تكنولوجيـا المعلومـات والاتـصالات، استعادة قـدرة الأمـم المتحـدة على العمـل بعـد الكـوارث وضـمان استمرار العمـل فيهـا: الترتيبـات المتعلقـة بـالمركز الثـانوي للبيانـات في المقـر''. ومـشروع القـرار الثالـث معنـون ''المخطـط العـام لتجديد مباني المقر''.

في إطـار البنـد ١٢٣ مـن جـدول الأعمـال ، المعنـون ''إدارة المـوارد البـشرية''، توصـي اللجنـة في الفقـرة ٦ مـن تقريرهـا الـوارد في الوثيقـة A/63/639/Add.1، الجمعيـة العامـة باعتماد مشروع قرار اعتمدته اللجنة بدون تصويت.

وفي إطـار البنـد ١٢٤ مـن جـدول الأعمـال، المعنـون ''وحدة التفتيش المشتركة''، توصي اللجنة في الفقرة ٦ من تقريرها الوارد في الوثيقة A/63/786، الجمعية العامة باعتماد مشروع قرار اعتمدته اللجنة بدون تصويت.

ويـرد تقريـر اللجنـة الخامـسة بـشأن البنـد ١٣٩ مـن جدول الأعمال، المعنون ''تمويل بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا''، في الوثيقـة A/63/646/Add.1. وتوصـي اللجنـة، في الفقـرة ٦ مـن تقريرهـا، بـأن تعتمـد الجمعيـة العامـة مـشروع مقرر اعتمدته اللجنة بدون تصويت.

وفي إطـار البنـد ١٤٦ مـن جـدول الأعمـال، المعنـون ''تمويل بعثة الأمـم المتحدة في السودان''، يـرد تقرير اللجنـة الخامسة في الوثيقـة A/63/787. وتوصـي اللجنـة، في الفقـرة ٦ من تقريرها، بأن تعتمد الجمعية العامة مشروع قـرار اعتمدتـه اللجنة بدون تصويت.

وفي إطـار البنـد ١٤٩ مـن جـدول الأعمـال، المعنـون ''تمويـل بعثـة الأمـم المتحـدة في جمهوريـة أفريقيـا الوسـطى وتـشاد''، يـرد تقريـر اللجنـة الخامـسة في الوثيقـة A/63/788. وتوصي اللجنة، في الفقرة ٦ من تقريرها، بأن تعتمـد الجمعيـة العامة مشروع قرار اعتمدته اللجنة بدون تصويت.

وفي إطـار البنـد ١٥٧ مـن جـدول الأعمـال، المعنـون ''تمويـل الأنـشطة الناشـئة عـن قـرار مجلـس الأمـن ١٨٦٣ (٢٠٠٩)''، يرد تقرير اللجنة الخامسة في الوثيقـة A/63/789. وتوصي اللجنة، في الفقرة ٦ من تقريرها، بأن تعتمـد الجمعيـة العامة مشروع قرار اعتمدته اللجنة بدون تصويت.

أخـيرا، وفي إطـار البنـد ١١٧ مـن جـدول الأعمـال، المعنـون ''اسـتعراض كفـاءة الأداء الإداري والمـالي للأمـم المتحـدة''، يـرد تقريـر اللجنـة الخامـسة في الوثيقـة A/63/649/Add.1. وتوصي اللجنة، في الفقرة ٨ من تقريرها، بـأن تعتمـد الجمعيـة العامـة مـشروع قـرار معنـون ''إطـار المساءلة، وإطار إدارة المخاطر في المؤسسة والرقابة الداخلية، وإطـار الإدارة القائمـة علـى النتـائج''. عـلاوة علـى ذلـك، توصي اللجنة، في الفقرة ٩ من تقريرها، بأن تعتمد الجمعية العامـة مـشروع مقـرر معنـون ''المسائل المرجأة للنظر فيهـا مـستقبلا''. وكـلا الاقتـراحين اعتمـدهما اللجنـة بـدون تصويت.

وأود أن أشكر الوفود على تعاونها وأؤكد لها أن التغييرات التي أدخلت في الجلسة العامة التاسعة والثلاثين

للجنة الخامسة قد روعيت على النحو الواجب ويعبر عنها في مشاريع القرارات والتقارير المعروضة عليها.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): ما لم يكن هناك أي اقتراح مقدم في إطار المادة ٦٦ من النظام الداخلي، سأعتبر أن الجمعية العامة تقرر عدم مناقشة تقارير اللجنة الخامسة المعروضة على الجمعية اليوم.

تقرر ذلك.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): وعليه، ستقتصر البيانات على تعليل التصويت. وقد أوضحت الوفود مواقفها إزاء توصيات اللجنة الخامسة في اللجنة وقد سجلت في المحاضر الرسمية ذات الصلة.

وأود أن أذكِّر الوفود بأنه، بموجب الفقرة ٧ من المقرر ٤٠١/٣٤، وافقت الجمعية على:

”أن تقتصر الوفود قدر الإمكان، حين ينظر في مشروع القرار نفسه في إحدى اللجان الرئيسية وفي جلسة عامة، على تعليل تصويتها مرة واحدة، أي إما في اللجنة أو في الجلسة العامة، ما لم يكن تصويت الوفد في الجلسة العامة مختلفا عن تصويته في اللجنة“.

وأود أن أذكِّر الوفود بأن تعليل التصويت، وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ أيضا، تقتصر مدته على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي به الوفود من مقاعدها.

وقبل أن نشرع في البت في التوصيات الواردة في تقارير اللجنة الخامسة، أود أن أبلغ الممثلين بأننا سنشرع في البت في مشاريع القرارات والمقررات بنفس الطريقة التي اتبعتها اللجنة الخامسة، ما لم نخطر مسبقا بخلاف ذلك.

**البند ١١٨ من جدول الأعمال** (تابع)

**الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩**

**تقرير اللجنة الخامسة (A/63/648/Add.5)**

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): معروض على الجمعية ثلاثة مشاريع قرارات أوصت اللجنة الخامسة باعتمادها في الفقرة ١٠ من تقريرها.

نبت الآن في مشاريع القرارات الأول إلى الثالث. مشروع القرار الأول عنوانه ”المواضيع الخاصة المتصلة بالميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩“. وقد اعتمدته اللجنة الخامسة بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار الأول (القرار ٢٦٨/٦٣).

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): مشروع القرار الثاني عنوانه ”تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، استعادة قدرة الأمم المتحدة على العمل بعد الكوارث وضمان استمرار العمل فيها: الترتيبات المتعلقة بالمركز الثانوي للبيانات في المقر“. وقد اعتمدته اللجنة الخامسة بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار الثاني (القرار ٢٦٩/٦٣).

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): مشروع القرار الثالث عنوانه ”المخطط العام لتجديد مباني المقر“. وقد اعتمدته اللجنة الخامسة بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار الثالث (القرار ٢٧٠/٦٣).

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية، الذي يرغب في أخذ الكلمة شرحا للموقف من القرار الذي اتخذ للتو.

**السيد دياب** (الجمهورية العربية السورية): إن شرح تصويت بلادي يتعلق بالجزء الرابع من القرار الذي اتخذ للتو، المعنون ”المواضيع الخاصة المتصلة بالميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩“.

يود وفد بلادي أن يكرر الإعراب عن موقفه بشأن الإطار المنطقي لميزانية المبعوث الخاص للأمين العام المعني بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤). إن هذا الإطار المنطقي لا يزال يتضمن عيوبا ومخالفات لقواعد الميزنة على أساس النتائج وتحريفا للولاية التشريعية الممنوحة للأمانة العامة من قبل مجلس الأمن.

وإحساسا من وفد بلادي بالمسؤولية، فقد تحدث دائما مع ممثلي الأمانة العامة ونقل إليهم وجهات نظرنا وملاحظاتنا الجوهرية بشأن صياغة هذا الإطار. ومنذ بدء مناقشة اللجنة الخامسة حول الإطار المنطقي عام ٢٠٠٦، أوضحنا للأمانة العامة بجلاء وبقرائن لا لبس فيها محاولة المبعوث الخاص للأمين العام المعني بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) تحريف وتجاوز ولايته الممنوحة له من خلال اعتماد الميزانية الخاصة به. وكان ممثلو الأمانة العامة يشيرون إلى وجاهة ملاحظاتنا وصوابها، ويسعون إلى مواءمتها مع الإطار المنطقي.

إلا أن المبعوث الخاص للأمين العام المعني بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) استمر، وتحت أنظار ممثلي الأمانة العامة، في تجاهل الملاحظات والخروج عن ولايته، بل والتطاول على مبادئ عمل الأمم المتحدة التي أرساها ميثاق الأمم المتحدة. وبقي هذا الأمر قائما رغم مطالبة بلادي المتكررة المدعمة بميثاق الأمم المتحدة بأن الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز الواردة في ميزانية المبعوث الخاص حول إقامة علاقات دبلوماسية بين دول ذات سيادة هي مسألة لا ترتبط بولاية القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) وتتدخل في الشؤون الداخلية للدول وتخالف تأكيدات القرار ١٦٨٠ (٢٠٠٤) من أن إقامة علاقات دبلوماسية بين الدول هو أمر ثنائي حكما.

كما استمر المبعوث الخاص للأمين العام بتجاهل الفقرة الثانية من منطوق القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) التي تدعو صراحة إلى انسحاب القوات الأجنبية من لبنان، وهو ما يعني عدم موضوعية وعدم حيادية المبعوث الخاص للأمين العام في وضع الإنجازات المتوقعة ومؤشراتها أثناء إعداد ميزانيته. إن الهدف من هذا التجاهل هو إبعاد الأنظار عن المشكلة الحقيقية التي تواجه المنطقة والمتمثلة في ممارسات الاحتلال الإسرائيلي واستمراره في احتلال الأراضي العربية.

يؤكد وفد بلادي أنه عندما قررت الجمعية العامة الإحاطة علما بالإطار المنطقي لميزانية المبعوث الخاص للأمين العام المعني بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) فهي لم توافق عليه. وعلى الأمانة العامة أن تأخذ شواغل وفد بلادي بعين الاعتبار وأن تكون أمينة في ترجمة الولايات التشريعية ذات الصلة. ونشير إلى أن فهمنا لهذا القرار هو أن الأمانة العامة ليس لها تخويل للإنفاق من ميزانية القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) نظرا لأن الإطار المنطقي لم يُعتمد، وذلك استنادا لمنهجية الميزنة على أساس النتائج.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند ١١٨ من جدول الأعمال.

## البند ١٢٣ من جدول الأعمال (تابع)

## إدارة الموارد البشرية

### تقرير اللجنة الخامسة (A/63/639/Add.1)

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت اللجنة الخامسة باعتماده في الفقرة ٦

من تقريرها. نبت الآن في مشروع القرار، المعنون ”تعديلات على النظام الأساسي للموظفين“. لقد اعتمدته اللجنة الخامسة بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية تود أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٦٣/٢٧١).

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند ١٢٣ من جدول الأعمال.

## البند ١٢٤ من جدول الأعمال

## وحدة التفتيش المشتركة

### تقرير اللجنة الخامسة (A/63/786)

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت باعتماده اللجنة الخامسة في الفقرة ٦ من تقريرها. نبت الآن في مشروع القرار. لقد اعتمدته اللجنة الخامسة بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية تود أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٦٣/٢٧٢).

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند ١٢٤ من جدول الأعمال.

## البند ١٣٩ من جدول الأعمال (تابع)

## تمويل بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا

### تقرير اللجنة الخامسة (A/63/646/Add.1)

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): معروض على الجمعية مشروع مقرر أوصت باعتماده اللجنة الخامسة في الفقرة ٦ من تقريرها. نبت الآن في مشروع المقرر. لقد اعتمدته اللجنة الخامسة بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية تود أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع المقرر.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند ١٣٩ من جدول الأعمال.

## البند ١٤٦ من جدول الأعمال

## تمويل بعثة الأمم المتحدة في السودان

### تقرير اللجنة الخامسة (A/63/787)

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت باعتماده اللجنة الخامسة في الفقرة ٦ من تقريرها. نبت الآن في مشروع القرار. لقد اعتمدته اللجنة الخامسة بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية تود أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٦٣/٢٧٣).

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند ١٤٦ من جدول الأعمال.

## البند ١٤٩ من جدول الأعمال

## تمويل بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد

### تقرير اللجنة الخامسة (A/63/788)

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت باعتماده اللجنة الخامسة في الفقرة ٦ من تقريرها. نبت الآن في مشروع القرار. لقد اعتمدته

اللجنة الخامسة بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية تود أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٦٣/٢٧٤).

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند ١٤٩ من جدول الأعمال.

**البند ١٥٧ من جدول الأعمال**

**تمويل الأنشطة الناشئة عن قرار مجلس الأمن ١٨٦٣ (٢٠٠٩)**

**تقرير اللجنة الخامسة (A/63/789)**

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت باعتماده اللجنة الخامسة في الفقرة ٦ من تقريرها. نبت الآن في مشروع القرار. لقد اعتمدته اللجنة الخامسة بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية تود أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٦٣/٢٧٥).

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند ١٥٧ من جدول الأعمال.

**البند ١١٧ من جدول الأعمال** (تابع)

**استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة**

**تقرير اللجنة الخامسة A/63/649/Add.1**

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): معروض على الجمعية العامة مشروع قرار أوصت باعتماده اللجنة الخامسة في الفقرة ٨ من تقريرها ومشروع مقرر أوصت باعتماده في الفقرة ٩ من التقرير نفسه.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار ومشروع المقرر. لقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار، المعنون ''إطار المساءلة، وإطار إدارة المخاطر في المؤسسة والرقابة الداخلية، وإطار الإدارة القائمة على النتائج''، بدون تصويت. هل لي أن اعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٦٣/٢٧٦).

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع المقرر، المعنون ''المسائل المرجأة للنظر فيها مستقبلا''، بدون تصويت. هل لي أن اعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع المقرر.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند ١١٧ من جدول الأعمال.

وبذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت نظرها في جميع تقارير اللجنة الخامسة المعروضة عليها.

**البند ٤٨ من جدول الأعمال** (تابع)

**متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢ والتحضير للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨**

**مشروع القرار (A/63/L.66)**

**تقرير اللجنة الخامسة (A/63/807)**

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ الأعضاء بأن الجمعية العامة قررت، في جلستها العامة ٧٤ المعقودة في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر، النظر في البند ٤٨ من جدول الأعمال مباشرة في جلسة عامة في إطار العنوان باء، ''تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة وفقا للقرارات

ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة والمؤتمرات التي عقدتها الأمم المتحدة مؤخرا''.

معروض على الجمعية الآن مشروع قرار صادر بوصفه الوثيقة A/63/L.66. ويرد تقرير اللجنة الخامسة عن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار هذا في الوثيقة A/63/807.

نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/63/L.66، المعنون ''تنظيم مؤتمر الأمم المتحدة على أعلى مستوى بشأن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية''. هل لي أن اعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/63/L.66؟

اعتمد مشروع القرار *A/63/L.66* (القرار ٢٧٧/٦٣).

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في أخذ الكلمة تعليلا للموقف إزاء القرار الذي اتخذ للتو.

**السيد غونساليس** (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان المشترك للميسرين المشاركين بالنيابة عن وفدي مملكة هولندا وسانت فنسنت وجزر غرينادين.

إننا نشكر الجمعية العامة على اتخاذ القرار ٢٧٧/٦٣ بالإجماع. ومنذ تعييننا مؤخرا ميسرين مشاركين لاستكمال المفاوضات بشأن طرائق عمل مؤتمر الأمم المتحدة بشأن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية والعملية التحضيرية للمؤتمر، فإننا ألزمنا أنفسنا بالتمسك بانفتاح العملية وشفافيتها وشمولها، حسب التكليف الوارد في رسالة رئيس الجمعية العامة المؤرخة ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٩. والفقرة ٩ من القرار أيضا تجسد الرأي نفسه.

واستخلصت الدول الأعضاء دروسا من عمليات المفاوضات السابقة وسعت عن حق لضمان أن تساعد تلك الدروس على تنوير العملية التحضيرية لمؤتمرنا الذي سيعقد في حزيران/يونيه. وخلال مشاركتنا بوصفنا ميسرين، شددنا مرارا وتكرارا على تقييمنا المشترك بأن العديد من جوانب السلوك أو السلطة التقديرية الإدارية لا يمكن تشريعها أو ضبطها بالتعديلات اللفظية للقرار.

وقد تعهدنا بتيسير العملية التحضيرية وإدارتها مع المراعاة الكاملة للولايات الصريحة الواردة في الفقرتين ٩ و ١ (هـ) ومفادها أن تكون العملية بقيادة الدول الأعضاء وأن تتمخض عن وثيقة ختامية توافق عليها الدول الأعضاء.

وبوصفنا ممثلين دائمين لدولتين عضويين في الأمم المتحدة، وهي هيئة حكومية دولية، لم نجد أي صعوبة في فهم وتأييد قيادة الدول الأعضاء والدور الذي تضطلع به في اتخاذ القرار في العملية التحضيرية. وأشارت رسالة رئيس الجمعية العامة المؤرخة ٢٣ آذار/مارس إلى اتفاق الدول الأعضاء الواسع على أن من شأن العملية التحضيرية للمؤتمر أن تستفيد من شمول الدعوة للجماعات والمنظمات غير الأعضاء. ونحن نتفق مع تقييم الرئيس.

إن عملية المفاوضات مدفوعة من جانب الدول الأعضاء. وسيتعين أن توافق الدول الأعضاء والدول الأعضاء وحدها على نتائج المؤتمر. ولا يدع القرار أي مجال للتأويل بشأن تلك النقطة. ونحن سنضمن أن يحترم كل واحد من المشاركين في المشاورات رأي الآخر وأدواره ومسؤولياته المتميزة. وبناء على ذلك، نحن نتطلع إلى مساعدة الدول الأعضاء في التوصل إلى وثيقة ختامية متفق عليها وموجزة. ويعكس فهمنا لعبارة ''وثيقة ختامية موجزة'' رغبة الدول الأعضاء في إصدار وثيقة ختامية خالية من اللغو الدخيل والزائد. ومضمون الوثيقة الختامية سيحدده نطاق المؤتمر،

على النحو الوارد في الفقرة الثانية من ديباجة مشروع القرار، وفي نهاية المطاف من جانب الدول الأعضاء نفسها.

إننا نعتبر القرار وثيقة مدروسة بعناية ومتوازنة وتهدف إلى حشد تأييد جميع الدول. وينبغي ألا تقرأ أي فقرة بمفردها بمعزل لأن مثل ذلك النهج سيحيد عن الحلول التوفيقية الكلية التي تم التوصل إليها بحسن نية والتنازلات التي قدمتها الدول الأعضاء حتى الآن. ونحن ننظر إلى القرار من هذا المنظور الكلي ونتعهد بتأييده نصا وروحا بطريقة تؤدي إلى إنجاح المؤتمر الذي يعقد في حزيران/يونيه.

**السيد فاليرو بريسينيو** (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): باسم جمهورية فنزويلا البوليفارية، أود أن أعرب عن امتناننا على الأعمال الممتازة التي تضطلعون بها، سيدي، بصفتكم رئيس الجمعية العامة. إننا نثق بقيادتكم الحكيمة. ونحن واثقون بأنكم ستواصلون العمل صوب إنجاح مؤتمر الأمم المتحدة بشأن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها على التنمية الذي يعقد في حزيران/يونيه.

كما نود أن نعرب عن امتناننا لمجموعة الـ ٧٧ والصين، وخاصة رئيسها، على دعمهما الحاسم لهذا المؤتمر الواسع النطاق الذي تعقده الأمم المتحدة. ونعتقد أن وحدة مجموعة الـ ٧٧ والصين شرط مسبق لضمان إبراز مصالح شعوب الجنوب في الوثيقة التي سيعتمدها المؤتمر.

إن قائد الثورة البوليفارية، الرئيس هوغو تشافيز فرياس، اقترح أن تعقد الأمم المتحدة مؤتمرا عالميا بشأن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية. وعكف وفدنا لدى الأمم المتحدة على العمل وأعد مشروع قرار بشأن الموضوع. ويشجع مشروع القرار على إجراء مشاورات واسعة النطاق مع بلدان البديل البوليفاري للأمريكتين ومع جميع المجموعات الإقليمية في الأمم المتحدة بغية إعداد مشروع القرار.

وفي ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، قدمت فنزويلا مشروع قرار معنون ”الأزمة المالية والاقتصادية والعالمية ونتائجها“، وهو وارد في الوثيقة A/63/L.22. شارك ٣٣ بلدا عضوا في هذه الهيئة في تقديم مشروع القرار هذا في صياغته الأولى. وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، اعتمدت مجموعة الـ ٧٧ والصين المشروع بتوافق الآراء وقدمته إلى الجمعية العامة، في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر من نفس العام.

وذهبت مجموعة الـ ٧٧ والصين إلى مؤتمر الدوحة الاستعراضي بشأن تمويل التنمية، المعقود في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، بمشروع قرار مشترك يدعو إلى عقد مؤتمر قمة عالمي، ينظمه رئيس الجمعية العامة، خلال الدورة الثالثة والستين لتلك الهيئة. واقترحت مجموعة الـ ٧٧ والصين،

> ”بحث الأسباب الكامنة وراء الأزمة المالية، وإجراء استعراض شامل للنظام المالي الدولي، بغية الدفع قدما بالجهود المبذولة لإصلاح مؤسسات بريتون وودز“ (A/63/L.22/Rev.1، الفقرة ١).

وفي عاصمة دولة قطر، وافقنا على عقد مؤتمر على أرفع مستوى بشأن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وأثرها على التنمية. ونرحب بصفة خاصة، سيدي، باختياركم رئيسا ومنظما لذلك المؤتمر وبكونه سيعقد خلال الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة. كما نرحب بالاتفاق على عقد المؤتمر على أرفع مستوى ونأمل في مشاركة جميع رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء.

وعلاوة على ذلك، يسعدنا الاتفاق على جعل الوثيقة الختامية للمؤتمر وثيقة حكومية دولية. ونود التأكيد على الطابع التاريخي لاشتراك الجمعية العامة بصورة نشطة في المناقشة بشأن إصلاح النظام المالي والاقتصادي العالمي وبنيته ولهذه الفرصة للتصدي للأزمة.

ونقدر، سيدي، أن الميسّرين اللذين عينتهما، الممثلين الدائمين لسانت فنسنت وجزر غرينادين وهولندا، قد حددا – كما سمعنا قبل بضع دقائق – شروط مشاركة الكيانات بخلاف الدول الأعضاء في المؤتمر، وكذلك بعض بنود الوثيقة الختامية.

إن مؤسسات بريتون وودز هي الجاني الرئيسي في الأزمة الراهنة، إلى جانب مجلس الاحتياطي الاتحادي في الولايات المتحدة ووزارة الخزانة في إدارة جورج دبليو. بوش. وآثار الأزمة مريعة: تزايد الفقر والبطالة والجوع وانعدام المساواة الاجتماعية، وهي تؤثر أساسا على الفئات الأضعف في البلدان النامية والبلدان الرأسمالية المتقدمة النمو على السواء.

واستجابة للأزمة، اقترح إعادة رسملة صندوق النقد الدولي من أجل تقوية الاحتكارية الائتمانية والحفاظ على المشروطية. تلك محاولة لتعزيز العولمة الليبرالية الجديدة ودعم الانتقال التاريخي لرأس المال من الجنوب إلى الشمال. ولذلك، فقد قال الرئيس هوغو تشافيز، في إشارة إلى نتيجة مؤتمر قمة مجموعة الـ ٢٠ الأخير، إن ”صندوق النقد الدولي يُشاد به باعتباره منقذا وبطلا في حين أنه كان في واقع الأمر هو الشرير الذي أغرق العالم“.

وتعتقد الحكومة البوليفارية أنه لتحقيق تنمية بشرية عالمية حقا والتصدي للأزمة الحالية، من الضروري كسر الاحتكار الائتماني لبلدان الشمال ومؤسسات بريتون وودز؛ وإلغاء المشروطية التي يفرضها صندوق النقد الدولي على البلدان النامية؛ وتعزيز البنوك الإقليمية، مثل بنك الجنوب ومصرف البديل البوليفاري للأمريكتين. واقترحت فنزويلا في مؤتمر القمة الأخير لبلدان أمريكا الجنوبية والبلدان العربية إنشاء بنك في إطار منظمة البلدان المصدرة للنفط وعقد اتفاقات نقدية إقليمية واستحداث عملات إقليمية. وتتجه بلدان البديل البوليفاري للأمريكتين نحو إيجاد منظومة إقليمية موحدة للتعويضات. وتقترح فنزويلا إقرار ”البترودولار“ كعملة للتداول بين البلدان المنتجة للنفط. وينبغي التأكيد على التقدم المحرز في مناطق جغرافية أخرى، مثل تشيانج ماي في جنوب شرق آسيا وبلدان أفريقيا والبلدان العربية، وضرورة أخذه في الاعتبار.

ومن الضروري أيضا إضفاء الطابع الإقليمي على الاحتياطيات النقدية، بما في ذلك إمكانية إصدار حقوق سحب خاصة إقليمية وإلغاء الدولار باعتباره عملة احتياطية ومنع المصالح الإمبريالية الشرهة من مواصلة خداع العالم بتمويل عجزها عن طريق إصدار كمبيالات. يجب أن نحرر أنفسنا من نير الدولار.

اسمحوا لي أن أختتم كلمتي بالتأكيد على أن الحكومة الثورية التي يرأسها هوغو تشافيز فرياس تعتقد أن مؤتمر الأمم المتحدة سيكون فرصة لمناقشة مصير العالم والتحديات التي تواجه البشرية في هذه المرحلة التاريخية؛ والتنديد بويلات الرأسمالية وعدم جدواها؛ ومعارضة النظام الاقتصادي والمالي الذي تسبب في هذه العواقب الوخيمة لشعوب العالم؛ والمناداة بالتحول الهيكلي للبنية الاقتصادية والمالية العالمية الحالية.

لقد اقتُرحت بدائل جديدة لتطور البشر وسعادتهم. وفي هذا السياق، سيشهد المستقبل صعود اشتراكية إنسانية بديلة تنتمي إلى القرن الحادي والعشرين، تدعم تحرير البشرية والطبيعة.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن خالص شكري للسيد كير مبويندي، الممثل الدائم لناميبيا، هو والسيد فرانك مايور ممثل مملكة هولندا والسيد كاميّو غونسالبس ممثل سانت فنسنت وجزر غرينادين، الذين أداروا باقتدار وصبر المناقشات والمفاوضات المعقدة في المشاورات غير الرسمية لكي تصل إلى نهاية ناجحة. وأنا متأكد من

أن أعضاء الجمعية يتفقون معي في الإعراب عن خالص تقديرنا لهم.

يسرني جدا أن الدول الأعضاء اتفقت على طرائق عمل مؤتمر الأمم المتحدة الذي سيعقد على أرفع مستوى بشأن الأزمة الاقتصادية والمالية وأثرها على التنمية. وأنا أهنئها.

في خضم أخطر هبوط اقتصادي منذ الكساد الكبير، أمامنا الآن فرصة ومسؤولية البحث عن حلول تراعي مصالح جميع الدول، غنيها وفقيرها، كبيرها وصغيرها. وتلك مهمة مجموعة الـ ١٩٢. ومن بين العمليات الدولية الكثيرة التي تبحث عن حلول، تتخذ قرارات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة داخل هيكل محدد قانونا يوفر الشمول والمصداقية وداخل إطار مستقر يقوم على المساواة في السيادة. وخلاصة القول إن الجمعية العامة هي الجهاز الدولي الأكثر عالمية وشمولية ومشروعية لصنع القرارات، الذي يستند في قراراته إلى حق جميع الشعوب في الاشتراك بفعالية في اتخاذ القرارات التي تؤثر على بني البشر أجمعين.

وخلال الأسابيع والأشهر الماضية، أُنفقت تريليونات الدولارات أو جرى التعهد بإنفاقها لاستعادة الثقة في الأسواق والمؤسسات المالية. غير أن الثقة تنطوي على ما هو أكبر من المال، ذلك أنها تتعلق بالقيم والأخلاق والعدالة. وهناك توافق في الآراء على نطاق واسع بين قادة العالم بأن الأسباب الجذرية للأزمة الحالية تكمن في الفشل الأخلاقي، والجشع المفرط، والإساءة إلى المصلحة العامة على نحو متهور، وإنكار أي إحساس بالعدالة الاجتماعية أو بالواجب. وقد أدى ذلك إلى تركز متواصل للدخل والثروة والسلطة، وازدياد أوجه انعدام الاستقرار، وخطر حقيقي لحدوث كارثة.

وكما قال قادة مجموعة العشرين في الأسبوع الماضي، فإننا نواجه أزمة عالمية تتطلب حلا عالميا. وقد تضررنا جميعا بانهيار النظام المالي والاقتصادي، وعلينا جميعا أن نشارك في وضع نظام مالي واقتصادي أكثر عدلا واستدامة. وبموافقة الدول الأعضاء على عقد مؤتمر الأمم المتحدة على أرفع مستوى، فإنها تقر بالأهمية الحيوية لكفالة إتاحة الفرصة لجميع الدول لكي تشارك على قدم المساواة وبالكامل في السعي المشترك إلى حلول تستجيب لشواغل جميع البلدان، الكبيرة والصغيرة، وتلبي احتياجاتها.

وفي هذا الجهد، يجب أن نستفيد من الخبرة التقنية والحكمة العملية من جميع أرجاء العالم ومن بلدان في كل مرحلة من مراحل التنمية، فضلا عن المنظمات الدولية، والأوساط الأكاديمية، ومنظمات القطاع الخاص والمجتمع المدني. إن عملنا التحضيري جار على قدم وساق، غير أنه يجب علينا الآن، وبعد استكمال القرار المتعلق بالطرائق، أن نتناول التحضيرات لمؤتمر الأمم المتحدة الذي سيُعقد في حزيران/يونيه بإحساس مضاعف بالإلحاح. وبمساعدة الميسّرين، آمل أن يكون بمقدوري أن أقدم برنامج عمل لتنظر فيه الجمعية في الأسبوع القادم. وعلاوة على ذلك، سأوجه الدعوة إلى رؤساء دول وحكومات جميع الدول الأعضاء والمراقبين لحضور الاجتماع. وسأعول على حسن نية الدول ومساعيها الحميدة لتؤكد، في أقرب وقت ممكن، مشاركة حكوماتها على أعلى مستوى.

إننا نتحمل مسؤولية تاريخية عن إثبات أن لمنظومة الأمم المتحدة، وعلى رأسها الجمعية العامة، القدرة والإرادة للاستجابة بفعالية وسرعة للتهديدات التي يتعرض لها مجتمعنا العالمي. فلنَبْدأ الآن بعملنا معا.

بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند ٤٨ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١١/١٠.